



خُصَّاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى المسؤولين عن الجهات والولايات والعمالات والأقاليم

02 رجب 1420هـ الموافق 12 أكتوبر 1999م

في ما يلي النص الكامل للخصاب السامي الذي وجهه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله إلى المسؤولين عن الجهات والولايات والعمالات والأقاليم من رجال الإدارة وممثلي المواكبين: "العمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه، خدامنا الأوفياء ورعايانا المخلصين ولاية وعمالا ورؤساء مجالس وسائر المنتخبين العمليين، حضرات السيدات والسادة،

يخصب لنا أن نلتقي بكم في هذا الجمع المبارك الذي يضم المسؤولين عن الجهات والولايات والعمالات والأقاليم من رجال الإدارة وممثلي المواكبين.

وإنه لمن حسن الصالح أن ينعقد هذا الاجتماع في مدينة الدار البيضاء عاصمة المغرب الاقتصادية التي تخرى بمكانة خاصة، لا لأنها القصب الاقتصادي للملكة فحسب، ولكن لأن لواعي التحديث ومستلزمات المنافسة لم تصرفها عن أصلاتها وروحها.

فقد اجتمعت فيها بتوافق وتلاؤم عوامل كثيرة جعلتها صورة ملخصة لواقع الوطن المتجدد باستمرار، بدءا من سكانها الوافدين إليها من مختلف أجناسه إلى ما تضمه من مهن وحرف وصناعات ومراكز إنتاج متنوعة، وما تضمه من بنايات قبتية متعمدة، مما بوأها الموقع المرموق الذي قبتله.

وإن مما زاد هذا الموقع رفعة ما قبتله هذه المدينة في قلبنا وقلوب جميع المغاربة من دور في الكفاح من أجل كرامة المغرب وحرية الذي قلده بكل التحرير جلدنا المنعم جلالة المغفور له محمد الخامس حتى



أنه لقب بـ "ملا الكريان سنصرا". وقد كان والدنا المنعم صاحب الجلالة الملا الحسن الثاني صيب الله ثراه، ينصر مدينتكم بعصف صابغ ويوليها عناية فائقة، وكان يراها قلصرة اقتصادية للمغرب قلصبة، وقد بلالته الدار البيضاء وساكنتها حبا بحب وعشاء يعرفان وجميلا بوفاء.

وإغناء لهكاه المكانة المتميزة للدار البيضاء أبى أكرم الله مثواه، إلا أن يضفي عليها صابعا روحيا بإقامة معلمة دينية وحضارية هي مسجد فخر للمغرب، ألا وهي مسجد الحسن الثاني.

حضرات السيدات والسادة،

إننا لمبتهجون لهذا اللقاء بين القائمين على الشؤون العملية الذين أختارهم السكان والساهرين على المصالح العمومية الذين هم ممثلون عن حكومتنا في دوائر عملهم.

إن مسؤولية السلطنة في مختلف مجالاتها هي أن تقوم على حفظ الحريات وصيانة الحقوق وأداء الواجبات وإتاحة الظروف اللازمة لكل على النحو الذي تقتضيه دولة الحق والقانون، في ضوء الاختيارات التفسيرية على هديها من ملكية دستورية وتعددية حزبية وليبرالية اقتصادية وواجبات اجتماعية بما كرسه الدستور وبلورته الممارسة.

وزيد في هذه المناسبة أن نعرض لمفهوم جديد للسلطنة، وما يرتب بهها، مبني على رعاية المصالح العمومية والشؤون العملية والحريات الفردية والجماعية وعلى السلم الاجتماعي. وهي مسؤولية لا يمكن النهوض بها داخل المكاتب الإدارية التي يجب أن تكون مفتوحة في وجه المواهبين، ولكن تتصلب احتكاكا مباشرا بهم وملازمة ميدانية لمشاكلهم في عين المكان وإشراكهم في إيجاد الحلول المناسبة والملائمة.

إن على إدارتنا الترابية أن تركز اهتمامها على ميادين أضحت تكتسب بالأهمية والأولوية، مثل حماية البيئة والعمل الاجتماعي، وبأن تسخر جميع الوسائل لإكماج الفئات المحرومة في المجتمع وضمن كرامتها.

وإذا كان خيارنا لا مركزية أيضا، فإننا، في منظور إعصانها محتوراجديدا، نصد أمرنا إلى حكومتنا لتعرض على أنصارنا مشروع إصلاح لقانون يمكن من تكيف النظام الجماعي مع مستجدات الحياة العملية، ودلا على ضوء توصيات المناظرة الوصية السابعة التي خضبت بمصداقة والدنا، صيب الله ثراه.



إن الجهة التي كرسها دستور مملكتنا تعتبر حلقة أساسية في دعم الديمقراطية العملية وبمجالها خصبا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وفضاء فسيحا للتفكير والتخصيص، في إطار واسع لمستقبل أفضل في تعاون وانسجام مع الوحدات الترابية الأخرى باعتبارها أداة توحيد وعنصر التحلم.

وفي هذا الصدد، نصر وأمرنا بحكومتنا أن تنكب في القريب العاجل على وضع مجموعة من النصوص التصحيحية للقانون المنظم للجهة حتى تتمكن هذه المؤسسة من المساهمة في التنمية.

إن اللامركزية لا يمكن أن تحقق الأهداف المتوخاة منها إلا إذا وازمها مسلسل دعم التركيز الذي يقضي بنقل اختصاصات الإدارة المركزية إلى الوحدات المحلية.

حضرات السيدات والسادة،

إنكم من هنا تدركون، لا شك، أهمية العنصر الاقتصادي والاجتماعي ومدى ما نعبره له من عناية كبيرة. وانطلاقا من الثقة التي يبض بها بلدنا لدى الفاعلين الاقتصاديين والمؤسسات المالية والنقدية، فإننا نتطلع إلى اقتراف اقتصادية نوعية.

إن السياق المشجع الذي جعل بلدنا يندرج ضمن الاقتصاديات الناهضة لم يكن وليد الصدفة. لقد عرفت بلادنا في الآونة الأخيرة سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية والمالية والضريبية والقانونية، من أجل حفز الاقتصاد وتشجيع الاستثمار.

وإذا كنا نسجل بل تياح قوة اقتصادنا على الالتئام مع التصورات العالمية، فإن النتائج المحققة لا ترقى إلى ما نريده. فلا يزال الاستثمار الخاص الذي هو حجر الزاوية للإقلاع الاقتصادي مترددا تغلب عليه الانتهازية والخوف من العجرفة وقلّة الابتكار.

إننا لنعني أن هناك جملة من المعوقات البنيوية كالتضارب في مراكز القرار والهوة بين روح القوانين ومنصوقها، مما ينعكس سلبا على تصييقها والبعض في الإنجاز، دون وجود ضوابط قانونية ضد هذه الممارسات.

ولتذليل كل الصعاب ولمنح الفرصة للقصاص الخاص الوطني والأجنبي للاستثمار، خاصة بالنسبة للمقاولات المتوسطة والصغيرة التي نعلق الأمل عليها في إيجاد مناصب شغل لمختلف مستويات الكفاءة والتأهيل، قررنا إنشاء لجنة خبراء تحت رئاستنا، نضبعها قواعد العقلانية، تهدف إلى معرفة مواقع الخلل واقتراح الوسائل

